تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور
مناقشة رسالة الدكتوراه

العنـــوان
دور النيابة العامة في إنهاء الدعوى الجزائية
دون محاكمة
" دراسة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي والقوانين الجزائية الخاصة "

للطالب
حميد جمعه علي الدرمكي
المشرف
د. أبو الوفا محمد أبو الوفا، قسم القانون العام
كلية القانون

المكان والزمان
1:30 ظهرا
الثلاثاء، 28 نوفمبر 2023
مبنى كلية القانون – طلاب – قاعة المحكمة التعليمية

الملخص
تسلط الرسالة الضوء على دور النيابة العامة في إنهاء الدعوى الجزائية دون حكم قضائي عن طريق ما تتخذه من إجراءات سواء في مرحلة جمع الاستدلالات بإصدار أمر بالحفظ أو في مرحلة التحقيق الابتدائي بإصدار أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية، أو أمر جزائي في بعض الجرائم، وهذا الأمر الأخير وإن كان يعطي للنيابة العامة الاختصاص بالفصل في بعض الدعاوى الجزائية، مع أن الاختصاص بذلك هو لقضاء الحكم، إلا أن تبريره أن ذلك مقصوراً على بعض الجرائم البسيطة، من أجل تسريع إجراءات التقاضي وتوفير الوقت والجهد والمال، كي يتفرغ القضاء للنظر في الجرائم الجسيمة. فضلا عن حفظ حق المتهم في الاعتراض على الأمر الجزائي مما يحول دون تمتعه بقوة إنهاء الدعوى الجزائية، كما أن للنيابة العامة دوراً أيضاً في إنهاء الدعوى الجزائية عن طريقي الصلح والتصالح وذلك في جرائم محددة قدر المشرع أنه من المناسب أن يتم إنهاؤها دون حكم، بل إنه في الصلح أجاز القانون انعقاده بعد صدور حكم بات في الدعوى الجزائية، مما يترتب عليه وقف تنفيذ العقوبة، والذي تضطلع بذلك النيابة العامة باعتبارها الجهة المختصة قانوناً بالإشراف على تنفيذ الجزاءات الجنائية، وبصدد الصلح أيضا استحدث قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي الجديد سلطة النيابة العامة في عرض الصلح واجراء الوساطة الجزائية، واعتماد محضر الصلح الذي تم التوصل إليه عن طريق الوساطة الجزائية، كما استحدث المشرع أيضاً طريق التسوية الجزائية، وهو نظام يسمح للنيابة العامة اتخاذ طريق انهاء الدعوى الجزائية دون محاكمة، عند قبول المتهم القيام بالإجراء أو التدبير الذي تم عرضه عليه هو ومحاميه، واعتماد هذه التسوية من قبل قاضي أو محكمة الموضوع.
وقد انتهى البحث إلى عدد من النتائج والتوصيات والتي تتفق مع إشكالية الدراسة والتي تتمثل في التعرف على نطاق وحدود صلاحيات النيابة العامة في انهاء الدعوى الجزائية قبل وصولها الى المحكمة الجزائية المختصة، سواء من خلال الطرق التقليدية أو من خلال الطرق المستحدثة في قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي.

كلمات البحث الرئيسية: النيابة العامة، إنهاء الدعوى الجزائية، الأمر بالحفظ، الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية، الأمر الجزائي، الصلح الجزائي، عرض الصلح، الوساطة الجزائية، التصالح الجزائي، التسوية الجزائية، مبدأ قضائية العقوبة، وقف تنفيذ العقوبة، رد الاعتبار، الدعوى المدنية.